

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٨

الاثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

(منقولاً)

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

بنود جدول الأعمال من ٥٧ إلى ٨١ (تابع)

اتخاذ إجراءات بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرابعة من الديباجة. وهنا نلاحظ أنه لم يول الاعتبار الصريح لظاهرة "استخدام المرتزقة"، التي تختلف بجلاء عن "الإرهاب". وتتناول هذا المفهوم نصوص عالمية وإقليمية ويرى هذا الوفد أنه إلى "الجماعات الإرهابية والمتجرون بالمخدرات والتنظيمات السرية" ينبغي أن نضيف أيضاً "منظمات المرتزقة".

لقد استرعت الأحداث الأخيرة في أفريقيا، وبصفة خاصة في جزر القمر، اهتمام الجمعية العامة إلى الأثر الحقيقي لهذه الظاهرة المؤسفة. ونود أن ينظر مقدمو هذا النص في هذه النقطة في الدورة المقبلة.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أن أطلب سحب اسم الولايات المتحدة من قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.7 حتى يمكن لوفد بلدي أن يحتفظ بمرونته في حالة اعتماد التعديل الذي اقترح شفويا صباح اليوم إدخاله، هو أو أي تعديل آخر من ذلك النوع.

إن الولايات المتحدة تعلق أهمية كبرى على مسألة الأسلحة الصغيرة. وتبعاً لذلك، نؤيد غرض وأهداف مشروع القرار هذا، كما بينا بالمشاركة في تقديمه. لقد توقعنا أن يشاركنا سائر أعضاء اللجنة الأولى في هذا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة في هذه الجلسة في البت في مشاريع القرارات في المجموعة ٨١، أي مشروع القرار A/C.1/50/L.7 وتعدله الذي اقترحه ممثل كولومبيا شفويا هذا الصباح والذي أفهم أنه يجري توزيعه على جميع الوفود، ومشروع القرارين A/C.1/50/L.20/Rev.1 و A/C.1/50/L.23/Rev.1.

وقبل أن تشرع اللجنة في البت في مشاريع القرارات في المجموعة ٨١، سأعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات غير بيانات تعليق موافقهم أو تصويتاتهم بشأن مشاريع القرارات في تلك المجموعة.

السيد الفاريز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد أوروغواي أن يدلي ببيان موجز عن مشروع القرار A/C.1/50/L.7. يؤيد وفدي تأييدا كاملا نص مشروع القرار A/C.1/50/L.7 ويود أن يعلق على الفقرة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86754

9586754

يستبعد أنواعا أخرى يمكن أن تكون مزعومة للاستقرار بنفس القدر في أثرها ولكنها ليست واردة ضمن الفئة غير المحددة حتى الآن، فئة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد رأينا أن أفضل طريقة لتناول المسألة التعرف على آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاكل المتناولة في مشروع القرار A/C.1/50/L.7 وهي حالات عدم الاستقرار الفعلية في مختلف أجزاء العالم. وعلى أساس آراء الدول الأعضاء فقط كان يمكننا - نحن في الأمم المتحدة - أن نحدد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار، والنتائج الرئيسية لتكديس الأسلحة، وطرق ووسائل تناول هذه المشاكل.

وبمقتضى مشروع القرار بصيغته الحالية نوكل الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي إلى فريق مؤلف من خبراء غير معروف حتى الآن. لقد شهدنا عمل بضعة أفرقة للخبراء في الماضي القريب، ولا بد لي أن أعترف بأن شعورنا هو أن أفرقة خبراء مختلفة تعرض آراء، أحيانا، تميل إلى أفكار مقصورة من قبل عن تحديد الأسلحة وعن سلام وأمن مجموعات معينة من الدول على حساب أمن البلدان الأصغر والأكثر ضعفا في العالم.

وما يهمنا، بشكل خاص، ألا ينال هذا النهج من حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وألا ينال من حق الدول الأصلية في الأمن وفي الدفاع عن النفس، وألا ينال من حق الشعوب والدول في معارضته وطرده الاحتلال الأجنبي من أراضيها.

ولذلك، نأمل أن تحظى الصياغة، التي تمثل حلا توفيقيا، بإضافة فقرة إلى الديباجة، والتي اقترحها الوفد الكولومبي، بأوسع تأييد ممكن في اللجنة.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة للإدلاء ببيان بشأن مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي يرد نصه في الوثيقة A/C.1/50/L.7، وأيضا لتعليل تصويتنا بشأن التعديل الذي اقترح ممثل كولومبيا إدخاله.

الشعور نفسه. ولذلك، اعتقدنا أن يحظى مشروع القرار هذا بتوافق آراء. إلا أننا الآن، وأساسا بسبب تصرفات واحد أو اثنين من الوفود، نحن مضطرون إلى أن نشهد عددا من الدول التي قد تسحب، مثل ما فعل وفد بلدي، مشاركتها في تقديم مشروع القرار، وتغيير تصويتها، الأمر الذي يضعف أثر ما نحاول تحقيقه بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة. ومن المؤكد أن مقدمي هذه التعديلات يعرفون هذا مقدما. إنهم يعرفون أن اقتراح هذه الإضافات سيكون له أثر مدمر.

ويرى وفد بلدي أن هذا مؤسف للغاية كما أن من الممكن تجنبه تماما. وأن التعديلات المفروضة علينا ليست لها أهمية من الناحية العملية بالنسبة للأمر الذي نحن بصدد. ولا بد لو وفد بلدي أن يشير إلى أن نص التعديل الذي تقترحه كولومبيا أخذ مباشرة من وثيقة اعتمدها مؤتمر لحقوق الإنسان، وليس محفل لنزع السلاح. وهو غير ملائم أو قابل للانطباق على الحالة هنا. هذه إضافة تعود بنفع ذاتي تركز على مسائل إقليمية يكون من الأكثر ملاءمة تناولها في مكان آخر.

إن الولايات المتحدة، بينما تواصل تأييدها للمضمون الأساسي لمشروع القرار A/C.1/50/L.7، سيكون عليها أن تعيد النظر في تصويتها على مشروع القرار كله تبعا للإجراء الذي يتخذ بشأن التعديلات.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات المختصرة بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.7. إن الوفد الباكستاني يقدر غاية التقدير ويتشاطر قلق وفد اليابان، المقدم الرئيسي لمشروع القرار، فيما يتعلق بعدم الاستقرار الناشئ في مناطق مختلفة من العالم بسبب تكديس الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. ووفد بلدي لا يزال يعاني بشكل مباشر بسبب ذلك.

إلا أننا نعتقد أن أي نهج لتحديد الأسلحة يجب أن يكون موضوعا بحيث لا يزيد عدم الاستقرار والصراع، وإنما على العكس من ذلك يعزز الاستقرار والسلام.

لدينا بضعة أسئلة فيما يتعلق بالنهج الذي ينعكس في مشروع القرار A/C.1/50/L.7 لأنه يسعى إلى قصر تركيز الانتباه على بعض أنواع الأسلحة وبالتالي قد

سندتمتع عن التصويت على التعديل ونصوت مؤيدين مشروع القرار في مجموعه إذا ما اعتمد التعديل.

إننا لا نزال مؤيدين ثابتين للمبادرات الرامية إلى تناول نزع الأسلحة التقليدية من قبل المحافل المتعددة الأطراف، ونتطلع إلى نتائج دراسة الأمم المتحدة التي سيسفر عنها مشروع القرار هذا. ولكننا لا نؤيد الصياغة الموضوعية الرامية إلى إعاقة تلك المبادرات بدلا من تعزيزها.

لقد قدمت بعض الوفود هذا العام عددا من التعديلات على مشاريع قرارات ترمي إلى تسجيل وجهات نظر سياسية بدلا من النهوض بالتدابير العملية لنزع السلاح والأمن الدولي. ونحن نأسف لهذا التطور. ونعتقد أنه إذا ما كان للجنة الأولى أن تحافظ على أهمية دورها في الجهود العالمية لوضع جدول أعمال فعال ومتوازن لنزع السلاح، فإن الوفود يجب أن تعمل معا لبناء توافق آراء حقيقي بالنسبة لطائفة من المسائل.

السيد فيليسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إنني أتكلم في الحقيقة بشأن نقطة نظام رغم أنني لا أريد أن أقطع تدفق البيانات.

صباح اليوم، تلقى وفد بلدي ورقة من الأمانة العامة رمزها A/C.1/50/L.7/Rev.1 مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأنا أفهم أن الوفود تناقش حاليا الوثيقة A/C.1/50/L.7 المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وسؤالي هو، هل ينبغي لي أن أبعث هذه الوثيقة إلى حكومة بلدي كجزء من الوثائق الرسمية للجنة الأولى أو ينبغي لي أن ألقى بها في سلة المهملات كما اقترح بعض زملائي؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة للإجابة على ذلك السؤال.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنوه بأنه لما كانت بعض الوثائق قد نوقشت من قبل، فإن شعبة توزيع الوثائق ربما كانت قد أعدت تلك الوثائق للتوزيع، ولكنها بالتأكيد حظرت توزيعها ولم توزع بصفة رسمية. كيف وصلت إلى يد وفد أو

لقد أجرت اليابان، وهي المقدم الأصلي لمشروع القرار A/C.1/50/L.7، مشاورات مكثفة مفتوحة أدت إلى نص واضح يطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن الأسلحة الصغيرة بمساعدة فريق مؤلف من خبراء، يقوم بتعيينهم على أساس التمثيل الجغرافي العادل. والنص الأصلي لمشروع القرار A/C.1/50/L.7 وضع معايير واضحة للتقرير وتجنب صياغة عرّف عنها أنها غير مقبولة لوفود عديدة. ونحن نشني على الوفد الياباني لهذه الجهود.

لقد قرر وفد بلدي المشاركة في تقديم هذه المبادرة الهامة في مجال نزع السلاح التقليدي المتجاهل، باعتبار ذلك خطوة أولى في الاستجابة لكلمات الأمين العام التي تؤكد الحاجة الماسة إلى:

"نزع السلاح العملي فيما يتعلق بالمنازعات التي تعالجها حاليا الأمم المتحدة والأسلحة التي هي في معظمها أسلحة خفيفة والتي تستعمل بالفعل لقتل المئات والآلاف من الأشخاص". (A/50/60، الفقرة ٦٠)

ولذلك، أسفنا أشد الأسف لأن مقدمي التعديل الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.58 سعوا إلى إضفاء الطابع السياسي على مشروع القرار، وحولوا التركيز بعيدا عن مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، وهي كيفية التعامل مع تراكمات الأسلحة التقليدية الصغيرة الزائدة والمزعزعة للاستقرار، ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار A/C.1/50/L.58 لم يكن محاولة لتحقيق توافق آراء، لأنه قُدم مع المعرفة التامة بأنه لا يحظى بقبول مقدمي مشروع القرار. ولئن كنا قد قبلنا الصياغات المستخدمة في A/C.1/50/L.58 و A/C.1/50/L.58/Rev.1 والتعديل الشفوي الذي قدمته كولومبيا صباح اليوم في سياق آخر، إلا أنها، في رأي وفد بلدي، غير مقبولة على الإطلاق في مشروع قرار يتعلق بنزع السلاح.

ولذلك، سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على التعديل المقترح، وإذا ما اعتمد فإننا سنسحب تبنيها لمشروع القرار بصيغته المعدلة. وفي الحقيقة كنا نود أن نصوت ضد التعديل، لكن تحمسنا بشأن الوثيقة A/C.1/50/L.7 أكبر من كراهيتنا للتعديل. وكما قلت،

مع ذلك، وبالتحديد لأننا نعتبر مشروع القرار هذا مشروعا رئيسيا بالغ الأهمية، نرى أننا ملزمون باسترعاء الانتباه إلى بعض أوجه الضعف فيه. ومع أن وفد بلدي على اتفاق تام بالنسبة لمقصد مشروع القرار هذا، فإننا لا نشعر بارتياح تام تجاه الأنماط التي يضعها لتناول المشكلة.

في الفقرة ١ من المنطوق، يُطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا:

"بمساعدة فريق مؤلف من خبراء حكوميين مؤهلين يقوم بتعيينهم على أساس التوزيع الجغرافي العادل".

ونحن نلاحظ أن هؤلاء سيكونون خبراء حكوميين، أي خبراء يمثلون وجهات نظر الحكومات المعنية. إنهم لن يكونوا خبراء متخصصين بارزين يقدمون آراء فردية موضوعية. إنهم سيمثلون المواقف الوطنية لبلدانهم.

ومن ناحية أخرى، يُطلب إلى الأمين العام أيضا، في الفقرة ٢ من المنطوق أن يلتزم

"من الدول الأعضاء آراءها ومقترحاتها".

"أن يجعلها متاحة لفريق الخبراء الحكوميين".

إن الصياغة المستخدمة في مشروع القرار لا توضح وضوحا مطلقا أن تقرير فريق الخبراء المنشأ وفقا للفقرة ١ من المنطوق مطلوب لإدراج الآراء والمقترحات الملتزمة في الفقرة ٢ من المنطوق. فمشروع القرار لا يذكر أن الفريق يتعين عليه أو ينبغي له أو حتى يتوقع منه أن يأخذ هذه الآراء في الاعتبار. فالفقرة ١ من التقرير تطلب فحسب، كفكرة تكاد تكون لاحقة، أن يُعد التقرير:

"مع مراعاة اقتراحات الدول الأعضاء وسائر المعلومات ذات الصلة".

وفدين؟ لا أعرف. ومع ذلك تلك الوثيقة غير قائمة من الناحية الرسمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آمل أن ترضي هذه الإجابة وفد البرازيل.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): سبق للوفد الروسي أن انتهز الفرصة للتأكيد على أن المشكلة التي أثارها الأمين العام فيما يتعلق بنزع السلاح الجزئي لها طابع عالمي وتستحق الاهتمام الكافي، لأن استخدام الأسلحة بطريقة غير مشروعة لا يزال يسفر عن ضحايا جدد في مختلف مناطق العالم.

وفي هذا الصدد، كنا مستعدين من حيث المبدأ لتأييد عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن دور المنظمة في تعزيز تعاون الدول لإنهاء الاتجار غير المشروع بهذه الأنواع من الأسلحة. ومع ذلك، نرى أن التعديل الذي اقترحته كولومبيا يغير توازن مشروع القرار A/C.1/50/L.7، ونأسف لأن هذه الجملة التي كان من الممكن أن تضاف، على نحو مناسب، في إطار المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، ومدرجة بطريقة غير مباشرة في مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة في سياق نظر اللجنة الأولى في المسائل المتعلقة بنزع السلاح. ولهذا السبب سئمت عن التصويت على التعديل الذي، كما قلت، يغير التوازن دون ما ضرورة ويضفي طابعا سياسيا على مشروع القرار A/C.1/50/L.7. وسنضطر إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.7/50/L.7 في مجموعه إذا ما اعتمد التعديل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يوجد وفد آخر يرغب في التكلم في هذه المرحلة؟ لا يبدو ذلك.

والآن أعطي الكلمة للراغبين في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيد شوا (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد سنغافورة مشروع القرار A/C.1/50/L.7 بشأن "الأسلحة الصغيرة". إن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة يفرض خطرا على الأمن الإقليمي والدولي لا يقل عن الخطر الذي تفرضه الأنواع الأخرى من الأسلحة التي لا تزال تستحوذ على اهتمام اللجنة. ونحن نشني على اليابان لاتخاذها هذه المبادرة الهامة.

المقترحة في مشروع القرار. ولم يجد وفد بلدي أن أيا من الحججتين مقنعة تماما.

فأولا، قال البعض إن هذه الترتيبات لها سوابق. وقد يكون ذلك صحيحا ولكن هذا يثير السؤال الحقيقي وهو ما إذا كانت السابقة شيئا مستصوبا. والاحتجاج بالسوابق لا يجوز اللجوء إليه اعتباطا أو كبدل لممارسة الحكم الرشيد. فمن واجبا أن نقيم كل قضية على حدة ونقرر ما هو أنسب ترتيب وأكثر استصوابا لكل حالة.

ثانيا، قال البعض إنه يلزم وجود فريق مقيد من الخبراء بدلا من فريق مفتوح العضوية، لأنه سيكون من الأصعب على الفريق المقترح العضوية أن يتوصل إلى النتائج. وهذا قد يكون صحيحا بالمثل ولكنه يبرز أيضا مسألة أكثر حسما ألا وهي ضرورة إعطاء أكبر سلطة سياسية ومعنوية ممكنة لتقرير يصدر عن موضوع بهذه الدرجة من الأهمية.

صحيح أن الفريق المقترح العضوية يمكن أن يستغرق مزيدا من الوقت والجهد للوصول إلى نتائج متفق عليها. ولكن تقرير هذا الفريق سيتمتع قطعاً، فيما بين الدول الأعضاء، بسلطة سياسية لن يتمتع بها تقرير صادر عن فريق مقيد. وهذا سيقلل من إمكانية حدوث جدل حول التقرير عند تقديمه.

ومن المؤسف أن الترتيبات المقترحة في مشروع القرار بوضعها الحالي تجعل من اليسير على الدول الأعضاء، بل وتعطيها المبرر الشرعي لكي ترفض أو تتجاهل التقرير لأنها يمكن أن تدعي وعن حق أن آراءها لم تول الاعتبار الكافي.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتكرار التأكيد على أن وفد بلدي رغم هذه الشواغل، قرر أن يؤيد مشروع القرار هذا لأهمية القضية التي يتناولها. ونأمل ونتوقع من اللجنة أن تقبله. إن أهمية مشروع القرار هي بالتحديد التي جعلتنا نوجه انتباه اللجنة إلى هذه الشواغل. ويحدونا الأمل في أن يضع الأمين العام هذه الشواغل في الاعتبار عند تنفيذ مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أي ممثل آخر في أخذ الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت؟

وذلك أمر غير محدد وغير دقيق على الإطلاق. فالأمين العام مطالب فقط بأن يجعل آراء الدول الأعضاء متاحة لنظر فريق الخبراء. وهذا بدوره يفترض أن فريق الخبراء يمكنه، إذا اختار ذلك، أن يتجاهل هذه الآراء والمقترحات كلية.

والنتيجة إذن هي أن نظام المشاورات سيكون طبقيا وذا مستويين ومثيرا للاستياء. فمن ناحية ستكون هناك قلة متميزة تسمى بصفة خاصة "الخبراء الحكوميين"؛ ولا مفر من أن يكون لآرائها، في التقرير، وزن غير متناسب مع حجمها. ومن ناحية أخرى سيكون هناك السواد الأعظم من الدول الأعضاء العادية التي قد تراعى آراؤها أو لا تراعى، أو قد يتم تجاهلها كلية.

ويرى وفد بلدي أن هذا الإجراء سيقوض السلطة السياسية والمعنوية لأي تقرير يعده فريق خبراء من هذا القبيل. وهذا يصدق بصفة خاصة على مشروع القرار هذا لأنه لا يقترح أية معايير محددة لاختيار فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة ١ من المنطوق اللهم إلا الصيغة التقليدية المتعلقة بالتمثيل الجغرافي العادل. وهذه الصيغة كما نعرف جميعا يمكن تفسيرها بطرق مختلفة عديدة، وهو ما حدث كثيرا حتى الآن.

وهذه نقطة ضعف خطيرة في مشروع القرار المعروف علينا. وحتى وإن لم يكن المشاركون في تقديم مشروع القرار لا يقصدون ذلك بالتأكيد، فإن نظام مشاورات ذا مستويين يثير الشكوك حول طبيعة البيئة التي سيعمل فيها فريق الخبراء. وعملية التشاور التي تجرى بشأن موضوع على هذا القدر من الأهمية لا ينبغي أن تكون نزيهة ومنصفة فحسب، بل يجب أيضا، وهو الأهم، أن يرى الجميع بوضوح وشفافية أنها نزيهة ومنصفة.

ولقد استرعينا انتباه بعض المشاركين في تقديم مشروع القرار إلى هذا الاعتبار، واقترحنا إمكانية أن يكون فريق الخبراء مفتوحا لأية دولة عضو تعرب عن رغبتها في أن تعمل في هذا الفريق. ومن المؤسف أن هذا الاقتراح لم يجد من يؤيده.

ودفع عدد من المشاركين في تقديم مشروع القرار بحججتين رئيسيتين تأييدا للإبقاء على الترتيبات

الجزائر، أنغولا، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، كمبوديا، الكامبيرون، تشاد، الصين، كولومبيا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب افريقيا، سري لانكا، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا شيء.

المتنعون:
أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كندا، شيلي، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، لاقتيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موناكو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، السنغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، السودان، سورينام، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

اعتمد التعديل الشفوي بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٨٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الدانمرك بشأن نقطة نظام.

إن لم يكن الأمر كذلك، ستشعر اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.7، والتعديل الشفوي الذي اقترحه وفد كولومبيا.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما قلت، سيدي الرئيس، يوجد تعديل شفوي على مشروع القرار A/C.1/50/L.7 المعنون "الأسلحة الصغيرة". مشروع القرار عرضه ممثل اليابان في الجلسة ١٦ التي عقدتها اللجنة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد قدمته الدول التالية: الأرجنتين، استراليا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، ايسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بيرو، بيلاروس، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، السويد، فنزويلا، فنلندا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، مالطة، مالي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، اليابان.

ومشروع القرار تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية، وهي واردة في الوثيقة A/C.1/50/L.60.

وستشعر اللجنة الآن في التصويت على التعديل الشفوي الذي قدمته كولومبيا، وهو إضافة فقرة رابعة جديدة إلى ديباجة مشروع القرار A/C.1/50/L.7، ونصها، للعلم، كما يلي:

"وإذ تعيد تأكيد حق جميع الشعوب في تقرير المصير، وخاصة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، وأهمية الأعمال الفعال لهذا الحق، على النحو الموضح عنه، ضمن جملة أمور، في إعلان وبرنامج عمل فيينا، المعتمدين في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بلجيكا في نقطة نظامية.

السيد رولاند (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أيضا التكلم بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.7، المعنون "الأسلحة الصغيرة" وأن يقول إن بلجيكا، على الرغم من أنها تؤيد بلا تحفظ هدف مشروع القرار A/C.1/50/L.7 وهدف المشاركين في تقديمه، رأت أنها مضطرة إلى عدم تأييد التعديل الشفوي الذي قدمته كولومبيا هذا الصباح وأن تسحب مشاركتها في تقديمه عقب إدراج التعديل بعد جزء الدباجة الذي نرى أنه لا صلة له بمشروع القرار وأنه، بالإضافة إلى ذلك، استشهد به دون مراعاة للسياق. ونحن نرى أن المسألة التي تعالجها هذه الفقرة من الدباجة ترتبط بصورة أكبر بعمل اللجنة الثالثة.

وهذا هو السبب في أن بلجيكا، على الرغم من امتناعها عن التصويت على التعديل، ستؤيد مشروع القرار. ومن دواعي أسفنا العميق أن يحول تقديم هذا التعديل عن أن نكون مشاركين في تقديم مشروع القرار كما كنا ننوي وكما أعلننا من قبل. ونحن نشكر وفد اليابان بحرارة على الجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى نص يحظى بقبول الجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة مالطة في نقطة نظامية.

السيدة دارمانين (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأننا في الوقت الذي سنصوت فيه لصالح مشروع القرار في مجمله فإنني أود أن أسحب مشاركتنا في تقديمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا في نقطة نظامية.

السيد مارابودي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد اعتماد التعديل الشفوي الذي اقترحه كولومبيا، أود أن أبلغ اللجنة بأن الوفد الإيطالي قرر أيضا الانسحاب من قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.7، المعنون "الأسلحة الصغيرة". ومع ذلك فإننا ننوي التصويت لصالح مشروع القرار.

السيد بروون (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد اعتماد التعديل الذي صوتنا عليه توا، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أطلب إليكم أن تحيطوا علما بأن الدانمرك قررت أن تسحب مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.7 بصيغته المعدلة الحالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحطنا علما بهذا الطلب. أعطي الكلمة لممثل النرويج في نقطة نظامية.

السيد هولتر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا أيضا أريد منكم، سيدي الرئيس، أن تحيطوا علما بأن النرويج قررت، بعد اعتماد التعديل، أن تسحب مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.7. وسأقدر لكم تسجيل ذلك في المحضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سنفعل ذلك. أعطي الكلمة لممثلة البرتغال في نقطة نظامية.

السيدة بايفا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البرتغال يؤسفها أن تبلغ اللجنة بأنها ستسحب مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.7، المعنون "الأسلحة الصغيرة"، لأنها لم يكن بوسعها قبول التعديل الشفوي الذي اعتُمد توا. ولا تزال البرتغال تنوي التصويت لصالح مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ايسلندا في نقطة نظامية.

السيد بالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن ايسلندا قررت بالمثل الانسحاب من المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.7.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فنلندا في نقطة نظامية.

السيدة ليوكونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أيضا أن أبلغ اللجنة بأننا مضطرون إلى سحب مشاركتنا في تقديم مشروع القرار. غير أننا لا نزال نزمع التصويت لصالح مشروع القرار.

جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

المتنعون:

البحرين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، الهند، اندونيسيا، اسرائيل، الكويت، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السودان، الإمارات العربية المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.7 في مجمله، بصيغته المعدلة شفويا، بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.20/Rev.1. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/50/L.20/Rev.1 المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي" - والذي ترد الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية في الوثيقة A/C.1/50/L.61 - عرضه ممثل الكونغو بصفته رئيس لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، في الجلسة السادسة عشرة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويشترك في تقديمه الكونغو، بوصفها رئيسة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، والرأس الأخضر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب مقدما مشروع القرار عن رغبتهما في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تضي على هذا النحو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أي ممثل آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحدا. أفهم أن ما قالتها المملكة المتحدة في وقت سابق بأنه إذا اعتمدت فقرة الديباجة الواردة في التعديل فإن المملكة المتحدة ستسحب اسمها من قائمة المشاركين في تقديمه.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة لمواصلة عملية التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/50/L.7 في مجمله، بصيغته المعدلة شفويا.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، السلفادور، اريتريا، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا،

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.20/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1. أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1، عنوانه "النص النهائي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا (معاهدة بليندايا)"، وقد عرضه ممثل جنوب افريقيا، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، في الجلسة السادسة عشرة للجنة، بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد تبنت تقديمه جنوب افريقيا، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، كما تبنت تقديمه جزر مارشال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار هذا عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. إذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتاتهم أو مواقفهم.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأشرح موقف الولايات المتحدة بالنسبة لمشروع قرارين.

أولاً، يسر الولايات المتحدة أنها انضمت إلى توافق الآراء على مشروع القرار A/C.1/50/L.20/Rev.1، بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي في افريقيا. بيد أن الولايات المتحدة تود الإشارة إلى أن تركيز مشروع القرار، وخاصة في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من المنطوق، ليس على نزع السلاح بل على عمليات السلام، وهو تعبير يمكن أن يشمل حفظ السلام. وترى الولايات المتحدة أن مسألة حفظ السلام ليست من اختصاص اللجنة الأولى.

وفيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1، بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا سر الولايات المتحدة الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. وإن تأييد الولايات المتحدة لمفهوم هذه المعاهدة ثابت وقوي. والواقع أن الولايات المتحدة أسدت دعمها بشكل ثابت طوال العملية المؤدية إلى استكمال معاهدة بليندايا.

كما ينبع تأييد الولايات المتحدة للمعاهدة من التزامنا بقرار مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، في عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وبالطبع يتطلب هذا الالتزام إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما يتطلب تعاون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية واحترامها وتأييدها للبروتوكولات ذات الصلة اللازمة لجعل هذه المناطق فعالة.

وفيما يتصل بالأمر الثاني، أود الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تواصل دراسة بروتوكولات معاهدة بليندايا. ولئن كنا قد قدمنا بينة ملموسة على تأييدنا للمعاهدة ومشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1، فإن دراستنا للمسألة لم تستكمل. ولهذا السبب لا تستطيع الولايات المتحدة في هذا الوقت أن تلزم نفسها بالجدول الزمني المتوخى في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار.

السيد مارتينز - مورسيو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): انضم الوفد الاسباني إلى توافق الآراء على مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وقرارنا يتفق والمبادئ التي تستند إليها سياسة اسبانيا بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أن حكومتي مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات تدخل فيها دول المنطقة الأعضاء بحرية وبطريق توافق الآراء يعزز السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب يؤيد وفدي العملية الجارية لجعل القارة الافريقية منطقة لا نووية.

وفي الوقت ذاته أود أن أذكر بالقرار الذي اتخذته مجلس النواب الاسباني بشأن جعل اسبانيا منطقة لا نووية، ذلك القرار الذي ينطبق على جميع أراضيها

النظر يبدو أنه قد تم الخلط فيما بينهما ربما عن غير قصد في كل من فقرات الديباجة والمضمون.

إن لمسألة الاتجار غير المشروع السري بالأسلحة خصائصها المميزة. وإن آثارها الضارة تنحصر عموماً داخل الحدود الوطنية، على الرغم من أن لبعض هذه الآثار تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية.

ولا يمكن بعد الآن تجاهل المعاناة التي تسببها للسكان المدنيين وآثارها التدميرية. وتثير انزعاجنا بنفس القدر قدرة هذه الأسلحة على تصديع الاستقرار الوطني والسلام الإقليمي. لذا هناك ضرورة دائمة للنظر نظرة جماعية في هذه المشكلة بغية التركيز على طرق ووسائل التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي.

ووفدي ليس متيقنا تماماً من أن مسألة نقل الأسلحة التقليدية لا اعتبارات أمنية وطنية مشروعة ينبغي تناولها على قدم المساواة وفي نفس الإطار كما يحاول مشروع القرار؛ وبعبارة أخرى، نرى أن مشروع القرار ينبغي أن يقتصر على سبيل الحصر على مسألة نقل هذه الأسلحة واقتنائها بشكل غير مشروع، وينبغي حذف الإشارات إلى الأسلحة التقليدية.

لذلك، فإن الطلب الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الوارد في الفقرة ١ من المنطوق، والعناصر التي ينبغي أن يتناولها فريق الخبراء، الوارد التأكيد عليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة ١ من المنطوق، تثير شكوكاً كبيرة بالنسبة لوفدي. ونرى أنه ينبغي إعطاء ولاية أكثر تقييداً لفريق الخبراء الحكوميين بعبارة دقيقة، أي إما بحث مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية أو مسألة الاتجار بالأسلحة التقليدية لأغراض مشروعة وليس بحث المسألتين معاً.

ولهذا السبب امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.7.

السيد ريشيه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد انضمت فرنسا، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، ونظراً لمشاركتها في معاهدة بليندا، إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1. ونحن نرحب بالعملية التي أفضت إلى قيام المعاهدة التي تنشئ منطقة

الوطنية. واسبانيا، علاوة على هذا، دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقد وقعت اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهكذا أخذ بلدي على عاتقه مجموعة من التعهدات والالتزامات في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبعد كل هذا أود أن أشير إلى أنه تجرى حالياً في بلدي دراسة متأنية للنص النهائي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندا، ومن ثم فإن تأييد وفدي لاعتماد مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1 بتوافق الآراء لا يمس بأي حال القرار النهائي الذي ستتخذه اسبانيا بشأن التوقيع على البروتوكول الثالث لتلك المعاهدة.

السيد سوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع قرار على هذا القدر من الأهمية كالذي اعتمدتوا بشأن الأسلحة الصغيرة ينبغي، في رأينا، أن يستند إلى مشاورات مستفيضة وأن يحظى بالتأييد بتوافق الآراء. وهذان المعياران لم يتم الوفاء بهما، ومن ثم اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.7.

ونحن نعتقد أن المشاورات التي أجريت بشأن مشروع القرار هذا لم تكن كافية. وعلاوة على هذا، يستبق مشروع القرار، في الفقرة الأولى من منطوقه، الحكم على المسائل التي ينطوي عليها الأمر من عدة نواح. ونحن نعتقد أنه ينبغي التماس آراء الدول الأعضاء وتحليلها قبل مواصلة النظر في المسألة. ولهذا السبب نرى أنه من السابق لأوانه إنشاء فريق للخبراء في هذه المرحلة.

السيد يوسف (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشرح موقفه على مشروع القرار A/C.1/50/L.7، بعنوان "الأسلحة الصغيرة". ونعتقد أن الفحوى العامة لمشروع القرار تستأهل تأييدنا نظراً للآثار المزعزعة للاستقرار والمدمرة الناشئة عن الأسلحة الصغيرة، وإدراكاً منا في الوقت ذاته لحق كل دولة في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. بيد أننا نرى أن مسألة عملية نقل الأسلحة التقليدية والاقتناء غير المشروع للأسلحة الصغيرة مسألتان متمايزتان ينبغي معالجة كل منهما على حدة. وبالنسبة لمشروع القرار قيد

مشروع القرار A/C.1/50/L.7. والبلدان التالية توافق أيضا على هذا البيان: أستراليا وإيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والنرويج وهنغاريا.

لقد امتنع الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه عن التصويت على التعديل الشفوي على مشروع القرار A/C.1/50/L.7. ليس لأن لديها أي اعتراض على مضمون التعديل، بل لأنها ترى أنه لم يكن ممكنا في هذه الحالة إيراد اشارات تخطت السياق الذي صيغت فيه.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل موقف المملكة المتحدة من مشروع القرار الذي اعتمده للجنة للتو بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، والذي يرد نصه في A/C.1/50/L.23/Rev.1.

ولقد سُرّت المملكة المتحدة كثيرا لتمكنا من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. فنحن نؤيد دائما مبدأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعتقد بأن هذه المناطق، التي يجري الاعتراف بها دوليا ويتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، يمكن أن تعزز السلام والأمن العالميين والإقليميين.

إن المقرر بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، الذي اتخذ في مؤتمر ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها، في أيار/مايو الماضي، أبرز أهمية تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية لتصبح هذه المناطق فعالة بالكامل. ونحن نؤيد ذلك الرأي.

وإننا نشني على منظمة الوحدة الافريقية لإنهاء العمل بشأن معاهدة بليندابا. وشعرنا بالامتنان إزاء إتاحة الفرصة لنا للإسهام في ذلك العمل خلال وضع المعاهدة. ونود أن نشني أيضا على السيد سولا أوغونبا نوو لإسهامه في النتيجة الناجحة التي تم التوصل إليها. ونحن عاكفون الآن على دراسة نص البروتوكولات التي سندعى إلى التوقيع عليها. وتشير البروتوكولات نقاطا معينة يتعين أن ننظر فيها بعناية فائقة. ويحدونا الأمل في أن نكون في موقف يتيح لنا أن نعلن في المستقبل القريب قرارنا فيما

افريقية خالية من الأسلحة النووية. وسيكون التوقيع المقبل على معاهدة بليندابا ودخولها حيز النفاذ اسهاما هاما في السلم والأمن الدوليين. ونؤيد مبدأ إنشاء مناطق لا نووية اقليمية بمشاركة جميع البلدان المعنية، بقدر ما يسمح وضعها الاستراتيجي بذلك.

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انضمت اسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار (A/C.1/50/L.23/Rev.1) لأنها تؤيد مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي يتم التفاوض والاتفاق عليها مباشرة بين جميع دول الإقليم بما في ذلك نظم التحقق المشتركة.

وفيما يتعلق بالفقرة التاسعة من الديباجة، يتمثل موقف وفد بلدي في أنه ينبغي إنشاء كل منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لخصائصها الإقليمية، وينبغي أن تلبى متطلبات المشاركين في المنطقة المعنية.

السيد ناصر (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن موقف وفد بلدي من مشروع القرار A/C.1/50/L.7 المعنون "الأسلحة الصغيرة". فعلى الرغم من أننا أيدنا مشروع القرار، ما زالت رؤيتنا لعدد من المسائل غير واضحة وهي: أولا، الغرض الحقيقي وراء هذه المبادرة؛ وثانيا، الأساس الذي سيعمل عليه فريق الخبراء الذي طالبت الفقرة ١ من المنطوق بإنشائه، خاصة مع أخذ غياب الآراء المحددة للدول الأعضاء بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة بعين الاعتبار؛ وثالثا، الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار في الوقت الذي يمكن لموارد الأمم المتحدة أن تخصص على نحو مفيد لمسائل ذات أولوية تتعلق بنزع السلاح، مثلما تنص عليه الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

ويحدونا الأمل في أن تقوم الدول المهتمة بالآثار المالية المترتبة على قرارات الجمعية العامة بمعاملة المبادرات المشابهة العائدة لحركة عدم الانحياز بنفس الطريقة التي عومل بها مشروع القرار هذا.

السيد مارتينيز - مورسيو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن أشير باختصار إلى التصويت على التعديل الشفوي على

نعتقد أن موضوع الاهتمام المحدد هذا يمكن أن تتناوله اللجان المختصة الأخرى على نحو سليم. لقد أيدنا مشروع القرار في مجمله لأننا نؤمن بأن تداول الأسلحة الصغيرة يجب السيطرة عليه. فقيام عناصر من المجتمع باستخدام الأسلحة الصغيرة يثير القلاقل الوطنية والإقليمية. ولهذا نشني على الجهود التي أدت إلى اعتماد مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل هناك ممثل آخر يرغب في تعليل تصويته أو موقفه؟ يبدو أنه لا يوجد أحد.

أعطي الكلمة لممثل جنوب افريقيا للإدلاء ببيان.

السيد ماركرام (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان عام عن مشروع القرار A/C.1/50/L.7. واشكركم للسماح لي بالكلام عن اعتماد مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1، المعنون "النص النهائي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا (معاهدة بليندابا)"، دون تصويت. لقد عرضت جنوب افريقيا مشروع القرار على اللجنة الأولى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ باسم أعضاء مجموعة الدول الإفريقية.

ومما يسعد وفدي بصفة خاصة أن يرحب باعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. ونود أن نعرب عن تقديرنا لأمين عام منظمة الوحدة الإفريقية وأمين عام الأمم المتحدة وأمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التي قدموها لفريق الخبراء الذي صاغ هذه المعاهدة.

غير أن وفدي لا يستطيع أن يخفي خيبة أمله إزاء تعليلي تصويت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. فقد لاحظنا أنهما لم يستكملا استعراض أحكام المعاهدة، وأن هذه العملية لا تزال جارية، وأنهما لا يستطيعان بالتالي أن يعطيا بوضوح التعهد المنصوص عليه في الفقرة ٥ من المنطوق بالتوقيع على بروتوكولات المعاهدة الخاصة بهما بمجرد أن تصبح متاحة للتوقيع.

يتعلق بالبروتوكولات، ولكن إلى حين دراسة موقفنا دراسة كاملة، لا يمكننا أن نقبل جدولاً زمنياً للتوقيع مثلما يرد في مشروع القرار.

السيد ليو جياي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود أن أعلل موقف الحكومة الصينية من مشروع القرارين A/C.1/50/L.7 و A/C.1/50/L.23/Rev.1.

لقد انضم الوفد الصيني إلى توافق الآراء حول مشروع القرار A/C.1/50/L.23/Rev.1 المتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وقد دأبت الصين على احترام وتأييد طلب الدول المعنية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس تشاور طوعي واتفاق طوعي وفقاً لظروفها المحلية. ونعتقد بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن ترحب بطلبات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تحترم المركز القانوني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تتحمل أيضاً المسؤوليات الناجمة عنها.

وعلى أساس هذا الموقف، ترحب الصين بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا وتأييدها، وهي المعاهدة التي أبرمتها الدول الإفريقية. ونحن نرحب بهذه المعاهدة ونؤيدها. وعندما يفتح باب التوقيع عليها، ستنظر الصين بحماس في التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة في تاريخ مبكر.

إن الوفد الصيني لم يشارك في التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.7 المعنون "الأسلحة الصغيرة". ونظراً للقلق الذي أعرب عنه المجتمع الدولي إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة في الصراعات وتكدسها المفرط واستعمالها المكثف، نوافق من حيث المبدأ على أنه ينبغي للأمين العام أن يؤلف فريقاً من الخبراء لدراسة المسألة، ولكن بما أن مفهوم الأسلحة الصغيرة جديد بالكامل، فإننا نحتاج إلى إجراء مزيد من الدراسة حول معناه ونطاقه.

السيد ياركا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن وفدي ملتزم تماماً بموضوع تقرير المصير لكل الشعوب. إلا أننا في هذه الحالة، وبسبب التعديل الذي اقترحه سفير كولومبيا على مشروع القرار A/C.1/50/L.7، امتنعنا عن التصويت لأننا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لأمين اللجنة لقراءة إعلان.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): سيعقد اجتماع لدول حركة عدم الانحياز في
قاعة الاجتماعات هذه عقب رفع جلسة اللجنة الأولى.

وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد بلدان عدم الانحياز أيضا
اجتماعا آخر غدا الساعة ١٤/١٥ في قاعة الاجتماعات
جيم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستعقد الجلسة
التالية للجنة بعد ظهر الغد، الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

ونلاحظ أيضا أن نص المعاهدة كان في حوزتهما منذ
نهاية أيار/مايو. وقد أتاحت الفرصة للدول الحائزة على
الأسلحة للتعليق على المعاهدة في اجتماع ويندهوك
لمجموعة الخبراء في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفي اجتماع
جوهانسبرغ في أيار/مايو ١٩٩٥. ونحن نأمل بالتأكيد أن
تُستكمل العملية قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، حيث
من المتوقع أن يقيم احتفال التوقيع عليها في القاهرة في
ذلك الوقت.

لقد استمعنا اليوم بخيبة أمل عميقة أن بعض الدول
الحائزة للأسلحة النووية لا تزال حتى الآن غير قادرة
على أن تلتزم بهذا الالتزام. وقد كان تأييد المناطق الخالية
من الأسلحة النووية جزءا لا يتجزأ من المفاوضات في
مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها.
وتفسيرنا لذلك التأييد هو التوقيع. والنتائج بالنسبة لنا،
تقاس بالأفعال لا بالأقوال. وهذه المعاهدة يجب ألا
يُسمح لها بأن تلقى نفس مصير معاهدة راروتونغا، التي
لم توقع عليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا
حتى الآن، بعد ١٠ سنوات من اعتمادها.